

بسم الله الرحمن الرحيم  
قانون ديوان العدالة القومى للعاملين  
بالخدمة العامة لسنة ١٩٩٩  
ترتيب المواد

**الفصل الأول**  
**أحكام تمهيدية**

المادة :

- ١ إسم القانون .
- ٢ تفسير .
- ٣ إلغاء إستثناء .
- ٤ تطبيق .

**الفصل الثاني**  
**الديوان**

- ٥ إنشاء الديوان ومقره والإشراف عليه .
- ٦ تعيين رئيس الديوان ورؤساء الدوائر والخبراء .
- ٧ اختصاصات الديوان ودوائره .
- ٨ اختصاصات رئيس الديوان .
- ٩ سلطات الديوان .
- ١٠ نهائية قرارات الديوان .

### **الفصل الثالث الأحكام المالية**

- ١١ الموارد المالية للديوان .
- ١٢ مخصصات رئيس الديوان ورؤساء الدوائر والخبراء .
- ١٣ حفظ الدفاتر والحسابات .
- ١٤ موازنة الديوان .
- ١٥ المراجعة .

### **الفصل الرابع أحكام عامة**

- ١٦ نظر المظالم والطعون .
- ١٧ إلتزام العاملين .
- ١٨ المخالفات والجزاءات والعقوبات .
- ١٩ مصاريف الشهود والخبراء .
- ٢٠ أداء القسم .

بسم الله الرحمن الرحيم

**قانون ديوان العدالة القومى للعاملين**

**بالخدمة العامة لسنة ١٩٩٩ (١)**

**(١٩٩٩/٦/١)**

**الفصل الأول  
أحكام تمهيدية**

يسمى هذا القانون ، "قانون ديوان العدالة القومى للعاملين بالخدمة العامة لسنة ١٩٩٩" .  
- ١ .  
إسم القانون .

في هذا القانون ما لم يقتضي السياق معنى آخر :<sup>(٢)</sup>  
- ٢ .  
تفصير .  
"الخبير" يقصد به عضو الدائرة غير المتفرغ ،  
"الدائرة" يقصد بها الجهة المختصة بموجب أحكام هذا  
القانون بنظر الطعون أو المظالم بالديوان ،  
"الديوان" يقصد به ديوان العدالة القومى للعاملين بالخدمة  
العامة المنأى بموجب أحكام المادة ٥ ،  
"السلطة المختصة" يقصد بها الوزير المختص أو رئيس الوحدة  
حسب الحال ،  
"العاملون" يقصد بهم العمال بالوحدات حسب التفصير  
الممنوح لهم في قانون الخدمة المدنية القومية لسنة  
٢٠٠٧ ،  
"كبير المحققين" يقصد به الشخص المسئول عن أعمال المحققين ،

<sup>(١)</sup> قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ ، قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩ .

<sup>(٢)</sup> قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

"الحق" يقصد به الشخص المسؤول عن إجراء التحقيق وإعداد ومراجعة التقارير حول التظلمات والطعون ،

"الوحدة" يقصد بها أي رئاسة ووزارة أو ديوان أو وكالة أو مصلحة أو جهاز أو إدارة عامة تابعة للحكومة القومية أو حكومات الولايات أو أجهزة الحكم المحلي أو هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪ ،

"الوظائف الأخرى" يقصد بها الوظائف القومية المخصص لها الدرجات من الرابعة وما دونها أو ما يعادلها ، "الوظائف القيادية" يقصد بها الوظائف المخصصة لها الدرجات من "العليا" الثالثة وما فوقها أو ما يعادلها أو أي درجات أخرى يقررها مجلس الوزراء وظائف قيادية عليها .

(١) يلغى قانون ديوان مظالم العاملين في الخدمة لسنة ١٩٩٤ ، ومع ذلك تظل جميع اللوائح التي صدرت والإجراءات التي تمت بموجبه صحيحة ونافذة إلى أن تلغى أو تعدل .

(٢) يستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون الفئات التي يحدد قانونها جهة التظلم أو الطعن .

-٤- تطبق أحكام هذا القانون على جميع العمال شاغلى الوظائف القيادية العليا والوظائف الأخرى بالوحدات .

## **الفصل الثاني الديوان**

- (١) إنشاء الديوان ومقره ٥ - والإشراف عليه . ينشأ ديوان قومي يسمى " ديوان العدالة القومى للعاملين بالخدمة العامة " .
- (٢) يكون مقر الديوان بالخرطوم .
- (٣) يخضع الديوان لإشراف رئيس الجمهورية .
- (٤) تعين رئيس الديوان ٦ - ورؤساء الدوائر والخبراء . يكون للديوان رئيس يعينه رئيس الجمهورية .
- (٥) يعين رؤساء الدوائر والخبراء بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على توصية بذلك من رئيس الديوان .
- (٦) يقوم رئيس الديوان بتكوين الدوائر . تكون مدة ولاية رئيس الديوان خمس سنوات ويجوز إعادة تعينه .
- (٧) اختصاصات الديوان ٧ - ودوائره . يختص الديوان بالأتي :
- (أ) يتخذ دون غيره القرارات المتعلقة بالأتي :
- (أولاً) مظالم وطعون شاغلى الوظائف القيادية العليا والوظائف الأخرى الناتجة عن الخطأ في تطبيق القوانين واللوائح التي تحكم وتنظم العمل في الخدمة العامة ،
- (ثانياً) الطعون المقدمة من شاغلى الوظائف القيادية العليا والوظائف الأخرى ضد قرارات مجالس المحاسبة العالية والمصلحية ،
- (ثالثاً) النظر والفصل في الطعون المرفوعة إليه من السلطة المختصة ضد قرارات مجالس المحاسبة العالية والمصلحية ،

(ب) يضع الأسس والقواعد التي تنظم وتحكم العمل به ،  
(ج) يهدى الرأي ويقدم المشورة لرئيس الجمهورية  
والوحدات في المسائل ذات الصلة متى ما طلب  
منه ذلك .

(٢) يمارس الديوان اختصاصاته وسلطاته المنصوص عليها في  
هذا القانون بوساطة دوائر يكونها رئيس الديوان من رئيس  
وأعضوين .

يكون رئيس الديوان المسؤول التنفيذي الأول عن الديوان ويشرف  
إدارياً وفنياً على جميع أعمال الديوان بما يحقق العدالة في الخدمة  
العامة ويجوز له أن يترأس إجتماع أي دائرة أو إجتماع مشترك  
للدوائر ، ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم يختص رئيس الديوان  
بالآتي :

- (أ) دراسة وإقتراح مشروع الموازنة السنوية للديوان ،  
(ب) رفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية عن أداء الديوان ،  
(ج) التنسيق بين الديوان ودواعين الولايات ، بما يحقق العدالة  
ويتطور الخدمة العامة ،  
(د) أي اختصاصات أخرى يوكلاها له رئيس الجمهورية .

تكون للديوان السلطات الآتية : -٩ سلطات الديوان .

(أ) فيما يتعلق بمجلس المحاسبة المصلحي أو العالى :  
(أولاً) رفض التظلم أو الطعن وتأييد القرار والجزاء ،  
(ثانياً) إلغاء القرار والجزاء ،  
(ثالثاً) تعديل القرار أو الجزاء بما لا يعود بالضرر على  
المتظلم ،  
(رابعاً) تأييد أو تعديل أو إلغاء أي أمر صادر ،  
(خامساً) إعادة الأوراق لإعادة النظر في القرار أو الجزاء .

(ب) فيما يتعلق بالقرارات الصادرة تطبيقاً للقوانين واللوائح التي

تنظم وتحكم العمل في الخدمة العامة :

(أولاً) رفض التظلم أو الطعن ،

(ثانياً) تأييد القرار ،

(ثالثاً) إلغاء القرار ،

(رابعاً) تعديل القرار .

(ج) إستدعاء أي شخص يرى ضرورة الإستماع إليه في أي

موضوع معروض أمامه للفصل فيه ، بموجب أمر تكليف

بالحضور موقع عليه من رئيس الديوان ،<sup>(٣)</sup>

(د) طلب المستندات والوثائق ذات الصلة بالموضوع

المعروف أمامه والإطلاع عليها ولو كانت سرية ،

(هـ) إصدار تكليف بتوجيع رئيس الديوان للشرطة بإحضار

الشخص المعنى إذا لم يمتثل ذلك الشخص دون عذر مقبول

لأمر الإستدعاء المنصوص عليه في الفقرة (ج) ،

(و ) إستجواب أي شخص يرى المحقق أن لديه معلومات حول

التظلم أو الطعن المعروض أمام الدائرة المختصة بناءً على

البينة أو الإقرار كما يجوز له الإتصال بالجهات والوحدات

المعنية للحصول على ما يكون لازماً من معلومات وتوكيلها

بتقديم أي مستندات أو مذكرات تكميلية خلال المدة التي

يقوم بتحديدها .

نهائية قرارات ١٠ تكون قرارات الديوان نهائية وواجبة التنفيذ فور صدورها

ولا تنظرها المحاكم .<sup>(٤)</sup>

<sup>(٣)</sup> قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

<sup>(٤)</sup> قضت المحكمة الدستورية القومية بعدم دستورية المادة ١٠ وقررت إلغائهما في الدعوى الدستورية رقم

٢٠٠٩/٣٦ م / ق / ر .

### **الفصل الثالث الأحكام المالية**

- ١١ - تكون موارد الديوان من الآتي :
- (أ) ما تخصصه له الدولة من إعتمادات ،
  - (ب) المنح والهبات والوصايا ،
  - (ج) أي موارد أخرى يوافق عليها رئيس الجمهورية .
- ١٢ - يحدد رئيس الجمهورية بالتشاور مع الجهات المختصة مخصصات رئيس الديوان ورؤساء الدوائر والخبراء .
- ١٣ - يقوم الديوان بحفظ حسابات صحيحة ومستوفاة عن جميع أعماله كما يقوم بحفظ كافة الدفاتر والمستندات حسب النظم والإجراءات المعمول بها في الدولة .
- ١٤ - يقوم رئيس الديوان برفع مشروع الموازنة لرئيس الجمهورية ، قبل موعد عرض الموازنة العامة بوقت كاف للموافقة عليها بعد التشاور مع وزير المالية والإقتصاد الوطني .
- ١٥ - يقوم ديوان المراجعة القومي بمراجعة حسابات الديوان .<sup>(٥)</sup>

---

<sup>(٥)</sup> قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٤ .

## الفصل الرابع أحكام عامة

- (١) ينظر الديوان المظالم والطعون بناءً على عريضة تقدم من المتظلم أو الطاعن توضح فيها الواقع الجوهرية وأسباب التظلم أو الطعن وترفق بها المستدات المؤيدة .
- (٢) يكون الطعن في القرار بسبب :
- (أ) عدم الاختصاص ،
  - (ب) وجود عيب في الشكل ،
  - (ج) مخالفة القوانين واللوائح وتؤولها ،
  - (د) إساءة إستعمال السلطة والإنحراف بها .
- (٣) لا يقبل التظلم أو الطعن ما لم يستند المتظلم أو الطاعن كافة طرق التظلم أو الطعن الإداري المتاحة قانوناً .
- (٤) لا يترتب على رفع التظلم أو الطعن وقف تنفيذ القرار إلا إذا أمرت الدائرة المختصة بذلك .
- (٥) يرسل للسلطة المختصة إخطار بصورة من التظلم أو الطعن للرد عليها خلال ثلاثة أيام فإذا لم يصل الرد في نهاية هذه المدة يجوز السير في الإجراءات من تاريخ تسلم الإخطار مع إرفاق المستدات الازمة .
- (٦) عند إكمال مستدات التظلم أو الطعن وبعد إكمال التحقيق يقدم المحقق لرئيس الديوان بوساطة كبير المحققين تقريراً يحدد فيه الواقع والمسائل القانونية التي يشيرها التظلم أو الطعن ويبدى رأيه مسبباً التكيف القانوني الذي توصل إليه .

(٧) بعد رفع تقرير المحقق ، يقوم رئيس الديوان بتحديد الدائرة المختصة للنظر في النظم أو الطعن بحضور خبراء تلك الدائرة بالإضافة إلى كبير المحققين .

(٨) تصدر الدائرة المعنية قرارها عند نظر النظم أو الطعن وفقاً لأحكام البند (١) بالأغلبية العادلة .

١٧- مع مراعاة أي إلتزامات قانونية أخرى يلتزم العمال في الديوان  
بالآتي :

- (أ) أداء أعمالهم بكل جد وإخلاص وأمانة ،
- (ب) مراعاة السلوك الحسن والتعاون مع المتظلمين والطاعنين ،
- (ج) عدم طلب أي معلومات من الوحدات إلا لغرض يتعلق بموضوع الطعن أو النظم ،
- (د) عدم إفشاء أو نشر أي معلومات أو وثائق تتوفر لديهم بسبب إجراءات التحقيق أو نظر النظم أو الطعون .

١٨- (١) المخالفات والجزاءات  
والعقوبات .

يعد مرتكباً مخالفة أي شخص يرفض أو يمتنع أو يماطل دون سبب معقول في تنفيذ قرارات الديوان ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر لرئيس الجمهورية لإتخاذ ما يراه مناسباً لتنفيذ القرار الصادر ، وذلك مع عدم الإخلال بأى إجراءات أخرى منصوص عليها في أي قانون آخر .

- (٢)
- (أ) الجلسة إذا أخل بنظامها أو تعمد الإساءة إلى أي من أعضاء الديوان ،
  - (ب) مبانى الديوان إذا تعمد أثناء التحقيق الإساءة إلى المحقق أو أي من العمال بالديوان .

مصاريف الشهود  
والخبراء .

-١٩-

يجوز للديوان الأمر بدفع نفقات حضور الشاهد أو الخبير الذي يتم إسنداعاؤه ، مع مراعاة ما هو معمول به بالهيئة القضائية في هذا الشأن .

أداء القسم .

-٢٠-

يؤدى رئيس الديوان ورؤساء الدوائر والخبراء قبل تولى مهمتهم القسم التالي أمام رئيس الجمهورية :

" أنا ..... وقد تم تعيني .....  
أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأن أودي أعمال وظيفى  
بكل جد وإخلاص دون خشية أو محاباة وأن أحقر العدل  
والإنصاف، والله على ما أقول شهيد " .

(٢)

يؤدى كبير المحققين بالديوان أمام رئيس الديوان ، قبل مباشرة أعماله القسم التالي :

" أقسم بالله العظيم أن أودي واجبي بجد وأمانة دون خشية  
أو محاباة وأن يكون رائدى هو الوصول للحق المجرد  
بالوسائل والطرق المشروعة ولا أفشى أو أنشر أي  
معلومات أو وثائق قدمت لى أثناء عملى إلا بتفويض أو  
إذن من رئيس الديوان والله على ما أقول شهيد " .

Filename: ٢٨٤.doc  
Directory: D:\work\New\AL-Adal-No.٩\AL-Adal-m. No-٨  
Template: C:\Users\mohamed\AppData\Roaming\Microsoft\Template  
s\Normal.dotm  
Title: بسم الله الرحمن الرحيم  
Subject:  
Author: adam  
Keywords:  
Comments:  
Creation Date: ٥/٣١/٢٠١٥ ١:٥٤:٠٠ PM  
Change Number: ٣  
Last Saved On: ٥/٣١/٢٠١٥ ١:٥٤:٠٠ PM  
Last Saved By: mohamed  
Total Editing Time: ١ Minute  
Last Printed On: ٥/٣١/٢٠١٥ ١:٥٤:٠٠ PM  
As of Last Complete Printing  
Number of Pages: ١١  
Number of Words: ١,٤٠٠ (approx.)  
Number of Characters: ٧,٩٨٢ (approx.)